مشكلة الصدق ودور اللغة في تطور المنطق

أذيب نصيرة

جامعة سكيكدة

ملخص المقال:

نعالج في هذا المقال مشكلة الصدق بوصفه مفهوما إشكاليا تتقاسمه جهات عدة ، فهو واحدمن المفاهيم المحورية في الفلسفة بشكل عام وفي الفلسفة المعاصرة بشكل أدق كما أنه يشكل لباب المنطق الذي تطور في زمن النسبية مما ترتب عنه مراجعة مفهوم الصدق كما طرح في المنطق الأرسطي وروجت له النزعة الصورانية الأكسيومية و يتعرض هذا المقال أيضا لعلاقة الصدق باللغة وعلاقة اللغة بالمنطق ودور كل منهما في إثراء الأخر وتطوره.

Résumé :

Nous examinons dans cet article le problème de vérité qui se situe à la croisée des chemins de plusieurs disciplines ;car c'est un problème qui se pose en philosophie générale ainsi qu'en philosophie contemporaine c'est aussi le problème principale de la logique , notre propos dans cet article est d'examiner la relation entre la logique et le langage d'un part et le langage et la logique d'un autre part .

Mots- clés :

La logique , la vérité, le sens ,Bertrand Russell, philosophie du langage ,Wittgenstein , Theorie de description, Freege .

مقدمة:

لم تقتصر النقائض على المجال الرياضي فحسب؛ لأن المعوصات Les apories، أو ما يسميه القدماء بالمطالب العويصة، قد ارتبطت منذ القدم بالفلسفة التي عرفت أصنافا شتى من المفارقات، أشهرها مفارقات زينون الإيلي، التي تشكل مجموعة من الأدلة تثبت بطريق البرهان بالخلف تناقض القول بالحركة الذي ادعاه هيراقليطس، ومفارقة الكذاب لأبوليدس، والتي خاض فيها أرسطو وكريسيبوس، فالكذاب الذي يقول إنّه كذّاب، يكون صادقا إذا كذب وكاذبا إذا صدق، ثم امتدّت هذه المفارقات لتنفد إلى عمق الخطاب الفلسفي، فلا نكاد نعثر على نظرية تَسْلَمْ من السقوط في مغبتها كنظرية المثل لأفلاطون، نظرية الحركة لأرسطو، نظرية الألوهية لسبينوزا، نظرية الأفكار الواضحة والمتميّزة لديكارت، نظرية التجريد لفريجة، والتصوير لفتجنشتين...الخ.

وقد كان من الفلاسفة من فطن لتناقضاته، فكانت حافزا بالنسبة إليه لتجديد آرائه وتغيير مساره على نحو ما فعل راسل مثلا فالتناقض يترعرع في ثنايا الخطاب الرطّب كما يسميّه طه عبد الرحمن، وهو الخطاب الذي لا يلبث أن ينوء به ثقل المعنى [1] فيقع فريسة اللاجسم، فيصبح الصدق –حينئذ– مشكلة، حين نشعر بالعجز إزاء بعض القضايا، التي تصدق حين تكذب وتكذب حين تصدق. وأمام هذا الوضع المقلق طُرحت إمكانية أن يكون المرء عاقلا وهو متناقض، تمامًا كما كان مع المنطق الأرسطي عاقلا وهو غير متناقض، وهو ما نجم عنه إعادة النظر في مفهوم الصدق كما طرحه أرسطو وروّجت له النزعة الصورانية الأكسيوميّة، وهل هو صدق مطلق أم نسبي يتعدّد بتعدّد الأنساق؟

ثمّ ألا تستلزم وحدة المنطق الحديث عن صدق واحد؟ وكيف يمكن لهذه الوحدة أن تتحقق إذا نحن استبعدنا الواقع الموضوعي بوصفه مرجعا للصدق؟ وقبل هذا وذاك ما المقصود بالصدق؟ و لم يُعَدّ مشكلة؟ وهل الصدق خاصية تميّز الأبحاث المنطقية أم اللغوية؟ أم كلاهما معا؟ وبالتالي: ما علاقة الصدق باللغة؟ وما علاقة اللغة بالمنطق؟ وكيف أدى الخوض في مشكلة الصدق إلى إثراء ميداني اللغة والمنطق على السواء؟

أولا. مشكلة الصدق:

نسعى في هذا العنصرلبيان لما يعُدّ الصدق مشكلة أكثر من سعينا لتثبيت فهم مُوحَّد له، وهذا بالنظر للصعوبة التي تعترض كل محاولة لتحديد مفهومه، كونه مفهوما تتقاسمه جهات عدّة، فهو واحد من المفاهيم المحوريّة في الفلسفة بشكل عام، وفي الفلسفة المعاصرة بشكل أدقّ ولعل محوريته هذه متأتّية من كون وجهات النظر المتضاربة حول العديد من المشكلات الأساسية في الفلسفة إن هي إلاّ انعكاسات لهذا الاعتقاد أو ذاك حول هذا المفهوم، هذا ناهيك عن أنّه يُشكل لُبَابَ المنطق فكلمة "صادق" تُظهر هدف المنطق، كما تظهر كلمة "جميل" هدف علم الجمال أو "خير" هدف علم الأخلاق على حد تعبير فريجة[2].لكن هل يعني هذا تعذّر تحديد مفهوم للصدق؟

أ- مفهوم الصدق:

الصدق في اللغة العربية هو الحق، باللغة الفرنسية Vérité وTruth بالإنجليزية وهو ما أُقِرّ في الاستعمال على أصل وضعه وضده المجاز والكذب. فهو اسم لما أريد به حقّ الشيء إذا ثبت، وهو بذلك يدل على حقيقة الشيء وكنهه وخالصه ومحضه[3].

وفي حين تميّز المعاجم العربية إجمالا بين الصدق والحق والسّداد (الصواب) [4]. يصرّ لالاند على أن يمنح كلمة صدق معنى يتسع ليشمل لفظة حق، حقيقة، صحة، ويعتبر أن الصدق هو سمة ما هو حق أو حقيقي[5].لكن ما هو الحق؟ وما هو الحقيقي؟

في عرف المناطقة الحق هو إما مطابقة التصوّر أو الحكم للواقع، وإمّا مطابقة الحكم للمبادئ العقلية [6].وهو ما يترتب عنه أن يكون الصدق صفة للعقل الذي يحكم، فهو ليس شيئا وبالتالي لا يوجد إلاّ في العقل ومع ذلك يتضمن بالضرورة وجود علاقة ين العقل الذي يحكم، والموضوع الذي ينصب عليه الحكم. ومن هنا كان تعريف الصدق مشكلة لسببين.

الأوّل: لأن المطابقة بين الفكر وموضوعه من أقدم المشكلات الفلسفية التي طرحت ولا تزال مطروحة إلى يومنا هذا سواء في المنطق أو حتى في ميدان الفلسفة بشكل عام.

فهسرل مثلا طالب بالعودة إلى عالم الحياة Lebeuswelt أي إلى التجربة السابقة على الحمل (أي على الحكم الحملي)، وعدّها المنبع الأوّل لكل تجربة مهما كانت طبيعتها.

وقد انتقد هيدغر من جهته تعريف الصدق بوصفه تطابقا للعقل مع الموضوع، وافترض صدقا أعمق عرّفه بوصفه انكشاف Dévoilement الشيء نفسه، ويشترط أن يكون في الحكم الحملي وجود حر Laisser-être للموضوع نفسه ومستقل عن نشاط الفكر[7].

لكن هل يمكن أن نتحدث عن الصدق عندما يتعلق الأمر بذلك "الوجود الحر" Laisser-être الذي يتحكم في الحكم الذي يَثْبُت فيه التطابق مع الشيء؟

كما أن الصّدق والكذب يفترضان تدخلا فعالا من العقل لربط موضوع بمحمول أو تقرير وجود، ومن هنا كان الصدق الذي لا يكون إلاّ وجودًا حرا هو أمر لا يمكن تصوّره لأنه حيثما يوجد إدراك ساذج لا يوجد نشاط للفكر. أمّا إذا كنا ندرك الشيء خارج الحكم وفي وضعيته السابقة للحكم كما سبق وذهب إلى ذلك أرسطو ستكون المطابقة بين الفكر وموضوعه عديمة الجدوى، وتلك بالفعل مشكلة.

هذا ناهيك عن أن الحديث عن الصدق بوصفه مطابقة للفكر مع موضوعه يخرجنا عن الإطار المنطقي، على اعتبار أن الصدق بهذا المفهوم يشترط الموضوع، في حين أن المناطق الجديدة في أبنيتها الصوريّة الخالصة، قد أسقطت الموضوع الفكري من حساباتها، وبما أنه لم يعد هناك موضوع لم يعد في المنطق صدق بالمعنى الذي حدّدناه في البداية.

هذا بالإضافة إلى أن الحديث عن الصدق هو حديث عن حوامل الصدق، فما يكون صادقا هو عبارات معيّنة. لكن المشكلة هي ما عساها تكون تلك العبارات التي نقول عنها صادقة؟

قد يقول قائل: هي القضية، لكن مصطلح القضية ذاته قد أضحى من أكثر المسائل الخلافية، حتى أن البعض قد ذهب إلى استبعادها بل وإنكارها (نقصد كواين)، علاوة على ذلك إن السؤال عن الصدق هو سؤال عن معنى العبارة التي ندعي أنها صادقة، فقد

تساءل راسل فيما وراء المعنى والحقيقة "ما الذي نعنيه حين نقول أن جملة ما صادقة"؟ [8] وهو التساؤل الذي يحيلنا إلى مشكلات تتعلق بالمعنى والدلالة وما استتبعه من تمييز بين ما يعبّر عنه وما يدلّ عليه. ولعل هذا ما عناه تارسكي حين ذهب إلى القول أننا كي نصل إل ضبط تعريف للصدق، يتعيّن علينا قبلا تحديد متى تكون لدينا عبارة صادقة، وما هي دلالة عبارات اللغة؟ وما هي العلاقات التركيبية التي تحكمها؟ أي أننا باختصار في حاجة للحديث عن اللغة[9].

ب- نظريات الصدق:

إنّ الملاحظات السابقة تؤكد إلى أي مدى أربكت مشكلة الصدق الفلاسفة والمناطقة واللغويين على حد سواء وإلى أي حد أحدثت فجوة بينهم يصعب احتواؤها، وقد كان من نتائج الخوض فيها أن تولّدت نظريات عدّة لتفسيرها، يحاول كل منها استخدام مفهوم خاص للصدق، فبدا وكأننا صرنا نتحدث في المنطق عن صحة النتيجة Validité أكثر مما نتحدّث عن حقيقتها. فهل معنى هذا أنه قد أضحت لدى المناطقة رغبةٌ في إزاحة الحقيقة؟ أم تُراها تظل قائمة بنفس القدر الذي لا نرغب فيه بوجودها؟ الإجابة على هذه التساؤلات تتوقف على مفهوم الحقيقة بوصفها قيمة يُصْدَم بها الإنسان عند انخراطه في عالم الفلسفة، حيث منحها كل فيلسوف مفهوما، فتولدّت نتيجة لذلك النظريات التالية لتفسيرها:

1- نظرية الاتساق Théorie de coherence:

الاتساق في المنطق مرادف للانسجام وعدم التناقض، ويستخدم في المنطق المعاصر بدل مفهوم الصدق للدلالة على أنّ القضية تكون صادقة إذا كان من الممكن إدراجها في نسق معيّن خال من التناقض [10]. وإذا كانت فكرة الاتساق قد ارتبطت في المنطق المعاصر بكل من أوتونيورات وروردولف كارناب (1891-1970)م نتيجة المناقشات التي دارت داخل حلقة فينا فإن لها جذورًا في ميدان البحث الفلسفي نتلمسها لدى ديكارت، هيجل وبرادلي، الأمر الذي يمكننا من الحديث عن ثلاث صور للاتساق.

الشكل الأوّل: الاتساق عند ديكارت: تعدّ الصورة الديكارتية من أهم الصور التي ظهر عليها مبدأ الاتساق في الصدق، وهي الصورة التي ترتكز على المبدأ القائل بأنه لا يجوز للباحث عن الحقيقة أن يثبت شيئا على أنه حق ما لم يستطع إدراكه إدراكا واضحا متميّزا، أي أنّ الصدق عند ديكارت شرطه الوضوح، وبقليل من التفصيل يمكننا القول أن الحقيقة عند ديكارت عبارة عن فكرة بسيطة أو قضية بسيطة، لكن بساطتها لا تنفي أن يكون هناك عنصران داخل القضية لكن بشكل متماسك على نحو يجعل أحدهما مستحيل بدون الآخر، كما هو الشأن في صدق التالي إذا صدق المقدّم في القضية الشرطية، ومع ذلك فإدراك المقدّم والتالي لا يكون من جزء إلى جزء وإنما هو إدراك لكل واحد متصل يتمّ بفعل حدس واحد يكشف عما فيه من حق واضح بذاته ممتنع الشك، وهو المبدأ الذي نشتق منه المعرفة كلها بوصفها بناء متسق من القضايا الصادقة التي يتوقف صدق كل منها على موضعها من البناء[11].

وإذا كان الاتساق عند ديكارت قد اتخذ صورة الحقائق الجزئية التي ارتبطت واتسقت في بناء واحد يخلو من التناقض، فهو عند برادلي قد اتخذ شكلا آخر.

الشكل الثاني: الاتساق عند برادلي: يعرّف برادلي الصدق عن طريق الاتساق، والاتساق لديه يفترض وجود نسق، والنسق عبارة عن النموذج المتكامل الذي تملكه الذات المتعقلّة، أي أنه عبارة عن منظومة شاملة لكل المعاني والأفكار والاعتقادات الصادقة. وهو حين يجعل الصدق خاصيّة تتعلق بالنسق ككل ولا تخص الأحكام الفردية، يتفق إلى حدّ بعيد مع هيجل[12].الصدق عند برادلي ليس صفة تُنسب إلى الحكم، بقدر ما هو منسوب للنسق، يقول: "طبيعة المعيار في نهاية الأمر هي كونه معيارًا للصدق خاصا بكل شيء"[13].

أمّا "الخطأ" عند برادلي فهو ما يجعل الاتساق مستحيلا، لكن لما كان الخطأ بالنسبة إليه أمر عارض، لأن النسق بمقدار ما يحمل في طياته قدرا من الخطأ فإننا نعثر فيه كذلك على قدر من الصدق، هذا القدر مهما كان ضئيلا فهو كاف على أي حال لتصحيح المضمون، ومن هنا كان الفارق بين الحكم الصادق والحكم الكاذب هو فارق من حيث الدرجة لا من حيث النوع[14].

لكن التسليم بهذه النظرية يترتب عليه أن تصبح كل أحكامنا صادقة، طالما كان الخطأ فيها أمرا عارضا، بل وقابلا للتهذيب؛ لأنه يتجه دائما نحو الصدق بحكم مقتضيات النسق العام للفكر الذي يتمتع بصفات الشمول والحقيقة، الأمر الذي يترتب عنه عدم وجود أي حكم كاذب، وبهذا يتعذر على هذه النظرية إقامة معيار للتمييز بين الأحكام الصادقة والكاذبة[15].

الشكل الثالث: الاتساق في الفلسفة الوضعية المنطقية:

نميّز لدى هذه الفلسفة نوعين من الاتساق، الاتساق الخارجي كما قدمه شليك، الذي ينظر للصدق نظرة مثالية مطلقة، أي بوصفه غير متعلق بأي نسق منطقي، وهذا في مقابل الاتساق الداخلي الذي يربط الصدق بنسق معيّن، فيكون صدق القضية متوقفا على صدق القضايا التي يكوّن معها نسقا معينا يبدأ بفرض معيّن. أي أن الاتساق في الصدق على الطريقة الوضعية يفترض وجود قضايا أو نمط خاص من القضايا تحدّد الوقائع التجريبية، وهذا معناه تسليمهم بوجود علاقة بين النسق المنطقي والواقع. لكن ما يؤخذ عليهم أنهم لم يوضحوا تلك العلاقة بصورة دقيقة، ولعلّ هذا ما دفع زكي نجيب محمود إلى الاعتقاد بأن أنصار هذا النوع من الاتساق لم يتمكّنوا من تحطيم الحصار اللغوي، والنفوذ إلى ما هو واقع خارج أسواره في دنيا الحوادث[16].

2- الصدق في الفلسفة البراغماتية:

أنكر جون ديوي (1859-1952)م على المناطقة مراعاتهم لمبدأ الاتساق ووضع كبديل لمصطلح الصدق على مبدأ الاتساق، عبارة: "القابلية للجزم المسوّغة" والتي يقوم عليها منطق البحث الذي يربط بين الفكر والخبرة، إذ يقول في كتابه المنطق نظرية البحث أنّه "ثمة بعض أنواع من التفكير لا تؤدي إلى شيء ما [...] على حين أن أنواعا أخرى غيرها، قد برهنت الخبرة الصريحة الظاهرة على أنها توصلنا إلى كشوف مثمرة دائمة" [17]. ولما كان البحث من بين النشاطات المختلفة التي يقوم بها الإنسان، وكان هذا البحث يهدف بالدرجة الأولى بخلاف النشاطات الأخرى إلى تحقيق تكيّف الفرد مع بيئته، تطلّب الأمر لتحقيق هذا الهدف شحذ ومجموعة من الوسائل التي تكون مسوّغة ومقبولة بقدر ما تجعلنا نقترب من الهدف المنسوب فأضحى الصدق حسب جون ديوي غاية نقترب منها ولا نبلغها تماما.

وكان راسل قد عاب على الفلسفة البراجماتية جعلها الحقيقة نوعا من أنواع الخير واسما يطلق على كل شيء يعود علينا بالنفع إذا ما اعتقدناه. ويتخلص الفرق بين موقف راسل من الصدق وموقف الفلسفة البراجمالتية في أنّ ما هو صادق لدى البراجماتي هو ما كانت له أنواع معينة من النتائج بخلاف ما يعتقده راسل من أن الصادق هو ما له أنواع معينة من الأسباب[18].

3- نظرية الاحتمال: هانز ريشنباخ (1891-1959):

عملت الثورات العلمية في القرنين 19 و20م خاصة على تجديد وإعادة تشكيل الكثير من المفاهيم، من بينها مفهوم الصدق الذي حلّ محله الاحتمال، حيث شُيّد المنطق على أساس اللزوم الاحتمالي Probability implication وهو علاقة من نوع "إذا حدث كذا... حدث كذا بنسبة مئوية معينة" وهذا يدل على اللزوم المعتاد في المنطق التقليدي. أما أهميته فتكمن في كونه "يمدنا بأداة المعرفة التنبؤية، فضلا عن صورة القوانين الطبيعية، وموضوعها عصب المنهج العلمي ذاته"[19].

وتجدر الإشارة أن مفهوم الصدق عند ريشنباخ يتخذ شكلين مختلفين. أما الأول، فيعني أن النتائج التي نصل إليها لا نستطيع أن نتيقّن تماما من صدقها.ويشير الثاني إلى أن مفهوم الصدق لم يعد ضروريا، فقولنا مثلا أنّ (ق) محتملة الصدق يكافئ قولنا أن (ق) صادقة ومحتملة الصدق في آن معا ، لأن القول بأنها محتملة الصدق يتضمن مفهوما نسبيا للصدق[20].

4- نظرية التطابق:

يعد راسل وفتجنشتين المبكّر من أبرز أدعيائها، وهي النظرية التي تعتبر الصدّق علاقة تطابق بين قضية وواقعة تأتي القضية معبرة عنها، وإذا كان الاهتمام بهذه النظرية اهتماما معاصرا، فإن لها جذورًا تعود إلى أفلاطون رغم البون شاسع بين مفهوم التطابق عنده ومفهومه المعاصر، وقد كان أفلاطون قد ميّز في محاورة ثيثاتوس بين الظن الكاذب والصادق، واعتبر أن الظن الصادق موجه نحو ما هو واقع . وكذلك أشار أرسطو إلى ربط الصدق بالواقع وذلك حين نقول عن شيء موجود أنه ليس موجودًا أو عن شيء غير

موجود أنه موجود فإننا نقول الكذب، بينما حين نقول عما يوجد أنه موجود وعما ليس موجود أنه غير موجود فإننا نقول الصدق".

أمّا التطابق بالمفهوم المعاصر فله صورتان يعرضهما راسل في ما وراء المعنى والحقيقة بقوله: "في إحدى الصورتين المقدمات الأساسية يجب أن تشتق رمن الخبرة، وبالتالي فالمقدمات التي لا يمكن أن تكون متعلقة بطريقة مناسبة بالخبرة ليست صادقة ولا زائفة، في الصورة الأخرى، المقدمات الأساسية لا تحتاج لأن تكون متعلقة بالخبرة، وإنما فقط بالحقيقة، رغم أنها إذا لم تتعلق بالخبرة لا يمكن معرفتها"[21].

وتفصيل ذلك، أن الصورة الأولى للتطابق تشترط المعنى أوّلا، وفهم المعنى لا يكون إلاّ إذا وقع لنا في خبرتنا ما يوضّح لنا ما تشير إليه الكلمات الواردة في القضية التي نقول عنها أنها مفهومة، وأنها بالإضافة إلى ذلك صادقة، ولو خَلَتْ خبرتنا من كل ما من شأنه أن يوضح لنا المدلولات التي تشير إليها الألفاظ المستخدمة، استحال علينا فهم المعنى، ناهيك عن الحكم على العلاقة القائمة بين الرمز ومعناه بأنها علاقة تطابق. وهذا هو توضيح معنى أن يكون الصدق مطابقا للخبرة، وكل عبارة لا تدخل لنا في خبرة لا يمكننا الحكم عليها بصدق أو بكذب، ونقف إزاءها موقف من لا يحكم على القول بشيء حتى يفهم معناه أوّلا [22].وهذه الصورة التي يطلق عليها راسل مصطلح النظرية الابستمولوجية في الصدق، تُسلِمُنا إلى مشكلة منطقية هي التنكّر لمبدأ الثالث المرفوع.

أمّا الصورة الثانية والتي يصطلح عليها راسل اسم النظرية المنطقية فلا تشترط أية علاقة ضرورية للقضية مع الخبرة، وتجعل التطابق عبارة عن علاقة بينها وبين الواقعة، ولهذا تحافظ الصورة الثانية على مبدأ الثالث المرفوع؛ لأنّ القضية عندئذ ستكون إما صادقة أو كاذبة ولا ثالث لهذين الاحتمالين. فهي صادقة إذا كانت هناك واقعة تقابلها وكاذبة في حالة عدم وجود تلك الواقعة.

لكن لم هذا التقسيم لنظرية الصدق؟ ضعن تقسيم الصدق على مبدأ التطابق إلى صورتين عند راسل، يندرج في إطار تقسيم القضايا إلى نوعين يختلف الصدق من أحدهما إلى الآخر، قضايا المنطق والرياضيات، وقضايا العلوم الطبيعية يقول راسل: "الصدق في الأمور الفعلية له معنى يختلف عن ذلك الذي يوجد في المنطق والرياضيات"[23]. فبالنسبة لقضايا الرياضيات والمنطق، يعتبر راسل الصدق فكرة نحوية، حيث أن النحو هو الذي يضمن صدق اللّغو المتكرّر، والصدق في هذا المجال يمكن اكتشافه بدراسة الشكل الخاص بالمقدمة موضع الاعتبار دونما حاجة للخروج خارج الأشياء التي تعنيها المقدمة أو تقرّرها وهذا بخلاف الصدق في القضايا التجريبية التي نتحقق من صدقها بالرجوع إلى عالم الوقائع.

ثانيا. علاقة الصدق بالمعنى:

أحصى راسل في المقدمة التي كتبها للرسالة المنطقية الفلسفية لفتجنشتين المشكلات اللغويّة التي يفترض دراستها لفهم الخبرة الإنسانية وحدّدها في أربع، واحدة منها فقط، هي من اختصاص المناطقة.

الأولى: مشكلة ما الذي يجري في عقولنا لما نستعمل اللغة بنيّة إخفاء معنى على شيء ما، وهذه المشكلة –من وجهة نظره– تنتمي إلى علم النفس.

ثانيا: مشكلة ماهية العلاقة الكامنة بين الفكر والكلمات (العبارات) وما الذي تشير إليه وتعنيه، والتي عدّها مشكلة ابستمولوجية.

ثالثا: مشكلة الجمل Sentences لكي تعبّر عن الصدق وتنقله إلى الغير، أكثر مما نقل إليه الكذب، وهذه المشكطلة تنتمي إلى العلوم الخاصة التي تتعامل مع موضوع العبارة.

رابعا: ماهيّة العلاقة التي ينبغي أن توجد بين واقعة ما (جملة مثلا) وأخرى، من أجل أن تكون إحداهما رمزّا للأخرى، أي البحث في الشروط الرمزية الدقيقة التي تجعل الجملة تعني شيئا محدّدا بدقّة.

وبذلك يكون المنطق بإزاء مشكلتين يبحثهما في إطار الرمزية. تخص الأولى الشروط المتعلقة بمجموعات الرموز والتي تجعل منها شيئا ذا معنى، أمّا الثانية فتتعلق بشروط وحدة المعنى أو الدلالة في الرموز أو مجموعات الرموز[24].

بيد أن هذا لا يعني أن فتجنشتين ولا حتى راسل، كانا أوّل من طرح أسئلة فلسفية حول طبيعة اللغة والمعنى. فالحديث عن المعنى كغاية للفكر يُراد به إصابة الحقيقة في أسمى تجلياتها، قد اقترن بالمنطق قديما وحديثا، فقد تساءل المناطقة عن إمكانية تحديد صدق عبارة لا نفهم معناها وهل يجب أن يسبق الحديث عن الصدق حديث عن المعنى؟ ثم هل كل قضية هي بالضرورة صادقة أو كاذبة؟ وهل يتعلق الصدّق باللغة ككلّ أم ببعض القضايا المعزولة؟ وهل العلم هو كذلك لغة يتعين علينا أن نختبر من خلالها الصدق أو الكذب؟ هذه الأسئلة تطرح مشكلة العلاقة بين نظرية المعنى والصدق كما طرحها فريجة، راسل وفتجنشتين. وهو ما سنعرض له من خلال العناصر التالية.

أ- حوامل الصدق:

إنّ وجهة النظر السائدة تجعل من القضية وحدها المؤهلة لحمل قيمة الصدق. وتشير القضية بالمفهوم اللغوي إلى وضع فعل من أفعال الحكم أمام أي شخص من الأشخاص، وهو المفهوم الذي يرتبط بالاشتقاق اللغوي في الإنجليزية للفظة Proposition والتي تتألف من قسمين:

Pro وتعني أمام أو بين يدي.

Poso وتعني أنا أضع.

ولما كانت القضية تتعلق بفعل من أفعال الحكم، كان هذا الحكم لا يخلو من أن يكون إمّا صادقا أو كاذبا، ومن ثم كانت القضية بالمفهوم الاصطلاحي هي ما يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب[25]. ويؤيد هذا المفهوم راسل، حين يتساءل عن كيفية استخدام عبارة حقيقة Truth بناءًا على منطلقات منهجه، وما هي علاقة الصدق بالعقل الإنساني؟ وأجاب بأنّ هذه العلاقة هي علاقة حكم؛ لأنه لا وجود لصحيح أو خطأ بلا عقل يحكم، مما يعني أن للحقيقة والخطأ أرضا موضوعيّة، هي فاعلية الفكر القائمة على الشك والتصديق والفهم والتحليل، كعمليات يخضعها العقل أمامه كي يحكم من خلالها على الصحيح من الخاطئ[26]، وفي هذا تمييز صريح بين معنى الجملة وإشارتها (قيمة صدقها)، بعدما كان المحتوى القابل للحكم في القضية يتميّز بخاصيّة الصدق مع أرسطو. فكيف حصل هذا التمفصل بين المعنى والإشارة، وهل نفهم منه أنه يمكن استيفاء الصدق بمجرّد فهم المعنى وحده؟ وبتعبير آخر، هل الصدق خاصية مميّزة للفكرة الموضوعيّة (المعنى) في القضية أم يتعدّاها؟ وما الدور الذي يلعبه مفهوم الصدق في إطار سياق الحكم؟

إنّ محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، تحيلنا إلى اختلافات يصعب احتواؤها بين الفلاسفة والمناطقة، بل حتى لدى الواحد منهم، نكاد نلمس أكثر من موقف، بيد أن -هذا- لا يمنعنا من تقفي آثار المسألة لدى بعض المناطقة، وسنكتفي باسمين منهم وهم على الترتيب: فريجة وراسل.ولا يفوتنا -هنا- الإشارة إلى أصالة كل منهما وإلى الاحترام والتقدير اللذان يكّنهما أحدهما للآخر، فعندما يتحدث راسل -مثلا- عن فريجة يقول: "عند بداية القرن العشرين، شعرت بوجود رجل كنتُ أُكِنّ له ومازلت أسمى آيات الاحترام وإن لم يكن حتى ذلك الوقت مشهورا، ذلك هو فريجة"[27].

وعن بداية علاقته بفريجة يقول: "لقد كان بداية علاقتي بفريجة غريبة، فقد كان يجب أن تبدأ هذه العلاقة منذ أعطاني فيها "جيمس وارد" أستاذي عن الفلسفة كتاب فريجة "ترقيم الأفكار" قائلا ليي إنه لم يطلع عليه بعد ولا يعلم إن كانت له قيمة، وإني أعترف وكلّي شعور بالخجل أنّي أيضا لم أقرأه إلى أن توصلتُ إلى معظم ما فيه بمجهودي المستقل، ذلك أنني قرأتهُ سنة 1901 وهو منشور منذ 1879ولدي شيء من الشك أنه ربما كنت أول قارئ له"[28].

إنّ هذا النص والذي سبقه يؤكدان مدى التقارب في الرؤى بين راسل وفريجة وهو ما يدفع الفضول الكامن فينا ويحركه باتجاه كشف أغوار تلك القرابة الفكرية بين الرجلين وتحديد موقفيهما من مشكلة المعنى والإشارة وعلاقتهما بالصدق في القضية.

ب- المعنى والإشارة عند فريجة:

يقوم المنظور الذي استحدثه فريجة حول المعنى على نقطتين أساسيتين:الأولى أن المعنى شيء عام.

أما الثانية فمؤداها أن المعنى يتركب بطرق معينة، ونقصد بهذه الخاصيّة أن معاني الجمل تتحدد بمعاني الكلمات المكوّنة لها[29].

والجدير بالذكر –هنا– أن فريجة كان قد رفض مفهوم المعنى بدلالة لغة الحضور أو وجود خبرة داخلية (النزعة السيكولوجية) وتبنى وجهة النظر التي مؤداها أن المعنى يُعرَض بالكامل في الاستخدام العلني للعبارات.وسنأتي الآن إلى تفصيل كل مسألة على حدى.

بالنسبة للمسألة الأولى، تساءل فريجة ما الشيء الذي يمكن أن يكون أكثر عمومية من الشخص المسمى أو المكان أو الشيء؟ رافضا بذلك التقسيم ؤالتقليدي للأسماء إلى ؤمفرد (مثال سقراط) وجمع (مثال إنسان) وقدّم الفارق بين أسماء الأشياء وأسماء الدوال، حيث راعتبر فريجة أن التصور ليس بسيطا كما ادعى ذلك أرسطو، بل حالة خاصة من الدوال، وكذلك العلاقات، أمّا الأسماء التي تعيّن الأشياء، فيسمّيها بأسماء الأعلام، لكن ماذا يقصد فريجة بأسماء الأعلام .يعرّف فريجة أسماء الأعلام قائلا: "يحوز اسم العلم شيئا يشير إلى موضوع شيء محدّد، على أن يؤخذ لفظ موضوع بأوسع مدى، لكنه لا يمثل تصوّرا أو علاقة... وتعيين هذا الموضوع المتفرّق قد ينطوي أيضا على كلمات عدّة وعلى سبيل الاختصار لننظر إلى كل تعيين Désignation على أنه اسم عَلم"[30].

لقد كان هدف فريجة من تحديد أسماء الأعلام على هذا النحو هو بيان أنّ اسم العلم له إشارة وهي عبارة عن موضوعه الذي تدُل عليه.لاسم العلم معنى موضوعي، والذي قد يكون الخاصة المشتركة للعديد من الأشخاص، وبالتالي فهو ليس جزءا أو طورا من أطوار العقل.

هناك تمثل ذاتي أو صورة مرتبطة باسم ما وهي متميّزة عن المعنى الرمز وإشارته.وهذا الرأي مخالف لما كان سابقا في المنطق من أسماء الأعلام مثل سقراط، أفلاطون لا معنى لها، ويعود هذا الرأي إلى مل الذي اعتبر أن اسم العلم ليس إلاّ علاقة مميّزة لا معنى لها وأنّ وظيفتها لا تتعلق بإيصال معلومة عامّة، بل في تمكين الأفراد من أن يكوّنوا موضوعا للكلام[31].

بيد أن فريجة قد خرج عن هذا الرأي مراعاة لمقتضيات منهجيّة بحتة وهذا حين أقرّ بأن لاسم العلم معنى، فأرسطو –مثلا– اسم علم، ومعناه تلميذ أفلاطون، وأستاذ الإسكندر، وهو بهذا يوحِّد بين اسم العلم والوصف المحدّد . وهو الأمر الذي اعترض عليه راسل حين تبنى وجهة النظر التي تعتبر أن لاسم العلم إشارة فقط، وأنه لا يحوز على المعنى،باستثناء الأسماء التي تشتق من التصورات[32]

وفي تعقيب له على ما ذهب إليه فريجة يقول راسل في أصول الرياضيات "اسم العلم يعبّر عن معناه، ويشير إلى مسماه، وهذه النظرية في الإشارة واسعة بشكل كبير وأكثر عموميّة من نظريتي [إذ أنها]" تفترض أن لكل اسم علم مظهران المعنى والإشارة، إنه يبدو لي أن أسماء الأعلام المشتقة من التصورات هي وحدها (...) التي يمكن اعتبارها حاصلة على معنى وأن الكلمات مثل "جون" تشير فقد دون أن يكون لها معنى[33].

لكن، ما القيمة المنطقية التي يكتسيها موقف فريجة من أسماء الأعلام؟ وما التبعات التي يقود إليها موقف راسل الرافض بشأنها؟هذا ما سنعمد إلى الإجابة عنه من خلال تحليلنا للخاصة الثانية التي طرحها فريجة وهي: المعنى يتركب بطرق معيّنة.

المعنى عند فريجة هو ما ندركه حين نفهم التعبير. وإذا كان فريجة قد ميّز بين الفكرة الموضعية التي ندركها حين نفهم المصطلح وبين ما يرمز إليه ذلك المصطلح (الإشارة)، فهل نفهم من هذا التمييز أن الجملة أو العبارة ككل يمكن أن يكون لها معنى دون أن يكون لها إشارة؟

قد يتوقع المرء منّا وجود مثل هذه الجمل، كأجزاء القضايا –مثلا– التي يكون لها معنى دون أن يكون لها إشارة.والجمل التي تنطوي على أسماء أعلام من دون إشارة، ستكون من هذا النوع، فالجملة "ألقي أوديسيوس على شاطئ أثاكا خلال نومه العميق" يبدو أنّ لها معنى، لكن لما كان اسم العلم أوديسيوس الذي تتضمنه مشكوك فيه إذا كانت له أي إشارة، فيصبح من المشكوك فيه أيضا أن تكون للجملة بأكملها إشارة.وهنا نستنتج المقصود بخاصية التركيب التي يكون فيها معنى التعبير مدخلا إلى معنى الجملة، فالاسم لديه معنى عن طريق الإشارة أو الرمز إلى شيء ما في العالم، بل إنّ معناه هو نفسه ذلك الشيء، وبذلك تتحدد قيمة

الصدق للجملة عن طريق المراجع الخاصة، فيكون مرجع التعبير هو مدخله أو مشاركته في تحديد قيم الصدق للجمل التي يحدث أو يظهر فيها التعبير، أي أنه يكون للجملة إشارة $f(a)$ إذا وفقط إذا كان لـــ(a) إشارة.

وللإجابة عن سؤالنا: لماذا حصل هذا التمييز بين المعنى والإشارة: أنّ السبب يرجع لاعتبارات فريجة الأخرى حول إشارة الاسم الواقع في الجملة، فالنظر إلى الجملة على أنها صادقة أو كاذبة يتعلق بالإشارة التي ننسبها لاسم العلم (أوديسيوس كما هو الحال في مثالنا السابق) وليس لمجرّد دلالته. وتبرير ذلك أن إشارة الاسم هي ما يؤكده محمول الجملة أو ينفيه، ومن لا يقر بأنّ للاسم إشارة لا يمكنه أن يثبت المحمول أو ينفيه[34].

أمّا سؤالنا لماذا لا يمكننا استيفاء الصدق بمجرّد فهم المعنى وحده؟ فيجيب عنه فريجة في إطار نظريته في الحكم.فالمحتوى القابل للحكم Possible content of judgment يسبق التفكير في الحكم، ويكون مستلزما له ومن ثم يكون الصدق لاحقا عليه بدليل أنه يمكننا التفكير في المحتوى دون التيقن من صدقه، ومع ذلك فنحن حين نفكّر في المحتوى، نضع في اعتبارنا أنه يمتلك قيمة صدق محددة Truth value، هذه الأخيرة تتحدد بمرجع الجملة أي إشارتها. لكن ما الدليل الذي يقدمه فريجة على ذلك؟

يقدم فريجة دليلا على أن قيمة الصدق ترتبط بالمرجع على أساس قاعدة الاستبدال، فإذا نحن استبدلنا جزءًا من جملة بجزء آخر له نفس المرجع أو الإشارة فإن صدق الجملة يبقى كما هو دون تغيير كما في قولنا: "مفدي زكريا هو مؤلف إلياذة الجزائر"، واستبدلنا "مفدي زكريا" بـــ"شاعر الثورة"، فإننا سنحصل على جملة مختلفة المعنى لكن لها نفس قيمة الصدق، على اعتبار أن لـــ"مفدي زكريا" و"شاعر الثورة" نفس المرجع[35].ويترتب على ما سبق أن الجمل التي ليس لها إشارة لا هي صادقة ولا كاذبة، الأمر الذي يخل بمبدأ الثالث المرفوع الذي ينص على أن القضية تكون إمّا صادقة أو كاذبة، ولا يجد فريجة كوسيلة لتفادي هذا الإخلال بمبدأ الثالث المرفوع سوى التنبيه إلى أنه في لغة تامة البناء فإن هذه المشكلة لن تظهر.ثمة مشكلة أخرى تعترض فريجة، تتعلق بالعبارات التي لا تشير إلى أشياء واقعية، كيف يمكن الحديث عنها بكلام له معنى؟ يجيب فريجة: رغم أن هذه العبارات لا تشير إلى أشياء فعلية إلاّ أنها ليست خالية تماما من الإشارة، فهذه العبارات تشير إلى أفكار [36]. وبهذه الإجابة يكون فريجة قد احتفظ بمنزل مزدحم حين افترض وجود مستويين من التركيب، ينتمي أحدهما إلى المعنى والآخر إلى المرجع وهذا عبر الامتداد الكامل للغة.

وهو الأمر الذي يدفعنا للتساؤل إن كان ثمة حقا مبرّر لذلك التمييز؟ ثم ألا يفترض أن يكون المعنى اصطلاحي صرف تصنعه ممارستنا؟ ثمّلأألا يكاد الواحد منا يكون متيقنا من أن المعنى وليس المرجع هو ما يدركه المرء أو يستوعبه حين يفهم التعبيرات المختلفة؟ ألا يبدو فهمنا للعبارات منفصلا عن حالة العالم الذي نعيش فيه؟

إن الأفكار التي يطرحها فريجة، كانت محل اعتراضات عديدة خاصة من قبل كواين ودافدسون، وهي الاعتراضات التي سنرجئ القول فيها إلى مرحلة متقدمة من هذا البحث إلى حين استيفاء جميع عناصر الفكرة التي نعمل على عرضها لنكتفي في المرحلة الراهنة من البحث بالتنويه إلى موقف راسل الذي ينتقد فريجة بنفس المقدار الذي يدين به إليه [37].فمن الأفكار التي ينأى بها راسل عن الخط الفريجي، موقفه من أسماء الأعلام والأوصاف المحدّدة، فالقضيتان اللتان تنطوي إحداهما على اسم علم والأخرى على وصف محدّد، قد تكتسبان قيمة الصدق نفسها إلاّ أنّ هذا لا يحول دون تميّز إحداهما عن الأخرى. ويطرح راسل الفرق بينها من خلال تمييزه بين الصورة النحوية والصورة المنطقية، وهي ذات التفرقة التي يعتمدها لمعالجة المفارقات الشهيرة، فالقضية التي تنطوي على اسم علم كقولنا "مفدي زكريا مؤلف الإلياذة" تعبّر عن قضية حملية بسيطة تنسب محمولا إلى موضوع، بينما تعبّر القضية التي تنطوي على وصف محدّد كقولنا: "شاعر الثورة هو مؤلف الإلياذة" تعتبر دالة قضيّة إذ تنسب محمولا إلى محمول.

ولعل هذه الفكرة –التي توسل بها راسل لنقد بعض آراء فريجة وكذا منطق الموضوع والمحمول عند أرسطو– قد استلهمها من فريجة ذاته الذي يعود له الفضل في التمييز بين القضيّة الشخصيّة والقضية العامّة.وقد عالج راسل العبارات الوصفية (التي يطلق عليها اسم الجمل الإشارية) وأنواعها من حيث الدلالة والصدق في نظرّيته في الأوصاف.

فما المقصود بها؟ وما علاقتها بالصدق؟ وما وظيفتها؟ و لم التركيز عليها؟

جـ- نظرية الأوصاف عند راسل:

عرض راسل لنظريته في الأوصاف لأوّل مرّة في عام 1905م في مقال له نشره في مجلة Mind في الدلالة On denoting[38]، وقدم في البرنكيبيا شرحا دقيقا لها، كما نجد لها عرضا معمقا آخر في مقدمة للفلسفة الرياضيّة.

وقد جاءت هذه النظرية للإجابة عن التساؤلات التي ميّز فيها راسل بين اسم العلم والوصف المحدّد، ردا على فريجة من جهة ولمعالجة العبارات الفارغة كرد فعل على واقعية ماينونق التي انشق عنها من جهة ثانية.فكيف ميّز راسل في إطار نظرية الأوصاف بين اسم العلم والعبارة الوصفية؟ وكيف عالج مسألة العبارات الفارغة؟وما القيمة الابستمولوجية لهذه النظرية؟ وما هي أبعادها؟

نظرية الأوصاف هي طريقة لتحليل القضايا والعبارات التي ترد فيها جمل وصفية، والأوصاف كما عرضها راسل في مقدمة للفلسفة الرياضية على نوعين؛ محدّد وغير محدّد (مبهم). يقول: "الوصف غير المعنى، عبارة عن صورة "كذا وكذا"، الوصف المعيّن عبارة عن صورة "الكذا والكذا" بالمفرد"[39].

فالوصف غير المعيّن (Indefinite) يرد في اللغة في صيغة النكرة على صورة "كذا وكذا" (So and So) ليدل على فكرة غير محدّدة أي غامضة كقولنا "إنسان ما"، "بعض الناس"، "أيّ إنسان"، "جميع الناس"، "كل الناس"، لكن كيف عالج راسل مثل هذا النوع من القضايا؟

يعتقد راسل أن تحليل مثل هذه العبارات الوصفية ينمّ باللجوء إلى جهاز دوال القضايا، فإذا أردنا أن نقول قولا عن "كذا وكذا"، فإننا نقوله عن الموضوعات أو القيم التي لها الخاصية ه أي عن الموضوعات التي تكون دالة القضية ه(س) صادقة بالنسبة لها.فلو كانت كذا وكذا هي إنسان مثلا، كان ه(س) هي س إنساني، وهذا معناه أن تقرير شيء عن الإنسان سوف يكون تقريرا عن الأشياء المتعدّدة التي لها الخاصية ه ، أما إذا أردنا أن نقرر أنّ "كذا وكذا" له خاصية ما، لكان ذلك يعني أنّ هناك موضوعا أو أكثر ل الذي له الخاصية ه التي هي "كذا وكذا" لها أيضا خاصية أخرى.

يبدو إذن وبوضوح أن القضية "إن كذا وكذا له الخاصية ط" ليست من الصورة ط(س) (التي قد تعني قابلتُ رجلا)؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت "كذا وكذا" متطابقة مع س، وبالتالي لكانت الجملة الوصفية تعني موضوعا وهذا ما يريد راسل أن يتلافاه، وعليه فإن قولنا بأن موضوعا ما له الخاصية ه له الخاصية ط يعني أن التقرير الخاص بـــ ه(س) ، ط(س) ليس كاذبا[40].

إن الملاحظة التي نسجلها –هنا– أنّ الوصف لم يعد ظاهرا في مثل هذا التحليل، فقد اختفى بكل ما يثيره من مشكلات أنطولوجية، لذلك يقرّر راسل أنّ الوصف المحدّد حين يتمّ تحليله تحليلا صحيحا سوف لن يحتوي على أي مكوّن تمثله هذه الجملة، لذلك يكون لدالة القضية معنى حتى حينما لا يكون هناك شيء ما. وهذا النوع من الأوصاف الغامضة لا يثير صعوبات، كذلك التي تثيرها الأوصاف المحدّدة التي ترتبط بمشكلة الهويّة التي تقوم بينها وبين اسم العلم.فما هو الوصف المحدّد وما علاقته باسم العلم؟

تتميّز الأوصاف المحدّدة عن الغامضة، بأنها عبارة لغويّة تتألف من حد عام مسبوق بأداة التعريف "أل" أو بصيغة المضاف، وقد يتبع بلفظ أو أكثر يدل على تحديد خاصية محدّدة تشير إلى شيء واحد محدّد [41]، مثال: "مؤلف الإلياذة"، "ملك إنجلترا الحالي"، "المرأة ذات النطاقين" وترد في اللغة على صيغة "الكذا والكذا" في المفرد.فالأوصاف المحدّدة تختلف عن الغامضة (غير المحدّدة) في كونها تستلزم التفرّد، فلو قلنا "الساكن في الجزائر" لكان وصفا محدّدا مع أن هذه العبارة لا تصف في الواقع أي فرد محدّد، فهي بمفردها لا تعني شيئا بالرغم من كونها تُسهم في معنى القضية التي ترد فيها، فلو كانت تعني شيئا بمفردها، لأصبحت مكوّنا من مكوّنات القضية. لكنها ليست مكوّنا، فإذا كان لدينا الجملة الوصفية "المربع المستدير"؛ واعتبرناها مكونا من مكونات قضيّة ما، لكان المربع المستدير يدل على موضوع، والقضية التي ترد فيها هذه العبارة تعبّر عن واقعة وهو ما يسعى راسل لتجنّبه، لذلك فالعبارة الوصفية ليست من مكونات القضية، وبالتالي فليس لها معنى بمفردها [42].كما يعتقد راسل أن الجمل الوصفية ليست أسماء، وهذا للاعتبارات التالية:

1- يوجد فارق بينهما من حيث الدلالة، فاسم العلم سكوت مثلا رمز بسيط، معناه شيء يمكن أنم يرد كموضوع في قضية، سكوت هو مؤلف ويفرلي، بينما العبارة الوصفية مؤلف ويفرلي، يمكن أن ترد في القضية دون أن يكون هناك شيء مناظر لها.أو بتعبير آخر اسم العلم لا يمكن أن يرد في قضية ويكون له معنى ما لم يكن هناك شيء يسميه، بخلاف العبارة الوصفية التي يكون لها معنى دون وجود شيء مناظر لها في الواقع تشير غليه كقولنا مثلا الجبل الذهبي[43].

2- اسم العلم لا يرد إلاّ كموضوع في قضية تسمى شخصية أو بسيطة فهو غير قابل للحمل، كما في قولنا سقراط فان، وتكون صادقة أو كاذبة بخلاف العبارات الوصفية التي تقبل الحمل في دالة القضية التي لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، إلاّ إذا أعطينا قيمة للمتغيّر س كما في قولنا أستاذ أفلاطون فان، فهي دجالة قضية لأن الموضوع وهو: "أستاذ أفلاطون" ليست موضوعا منطقيا، ويردّ المثال السابق إلى الصيغة: إذا كان س أستاذ أفلاطون، فإن س فان.

3- حجة أخرى للتمييز بين اسم العلم والوصف المحدّد من خلال تحليل علاقة الهويّة، وتنص الحجة على أن الوصف المحدّد لا يكون أبدًا في علاقة هوية مع اسم علم، حتى لو كان الوصف المحدّد يشير إلى نفس الشخص الذي يسميه اسم العلم[44].

4- أما السبب الرابع الذي يتخذه راسل كذريعة لتمييز اسم العلم عن العبارة الوصفية المحدّدة هو أن الوصف المحدّد لا يظهر في الترجمة المنطقية، بخلاف اسم العلم الذي يظل على حالة.

كقولنا: ابن رشد هو مؤلف فصل المقال. وهو المثال الذي يعني أن شخصا واحدا وواحدا فقط كتب فصل المقال وهو ابن رشد، هذه القضية، تكون كاذبة في ثلاث حالات وصادقة في ثلاث حالات أخرى.

أما الحالات التي تكذب فيها فهي:

1- إذا لم يكن فصل المقال قد كتب أصلا.

2- إذا كان قد كتب من طرف أكثر من شخص واحد.

3- إذا كان كتبه شخص آخر غير ابن رشد.

أمّا الحالات التي تصدق فيها القضية فهي:

1- إذا كان فصل المقال قد كتب بالفعل.

2- إذا كان قد كتب من قبل شخص واحد فقط.

3- إذا كان الشخص الذي كتبه هو ابن رشد[45].

إن اختفاء الوصف المحدّد، في التحليل السابق لدليل على أنه ليس مكوّنا حقيقيا في القضية.

هذا فيما يتعلق بالأوصاف المحدّدة والأوصاف الغامضة، ثمّة نوع ثالث من العبارات الوصفية (الإشارية) وهي التي لا تشير على أي شيء في الواقع. فكيف عالجها راسل؟

كان الرأي الذي عرضه راسل في نظريته في الدلالة (1903م) هو أن العبارات الوصفية تشير إلى أشياء واقعيّة، أي أنّ الاعتقاد الذي كان يؤمن به في نظريته المتقدمة في الدلالة هو أولوية الإشارة على المعنى لكن هذه الوجهة من النظر طرحت صعوبة وهي: إذا كان كل ما يشير له معنى، فكيف نفسّر ما لا يشير وله معنى؟ كقولنا مثلا: العنقاء طائر أسطوري، أو الجبل الذهبي ليس موجودا. وهي التساؤلات التي جاءت نظرية الأوصاف لتفصل القول فيها، وهذا حين جعلت الأولوية للمعنى على الإشارة ، فالعبارات التي لا معنى لها لا تشير إلى شيء فالعنقاء والجبل الذهبي أوصاف فارغة وليست أسماء، ولما كانت أوصاف فهي لا تحتاج إلى دلالة في الواقع، ولو كانت لها دلالة لأصبحت القضايا المشتملة عليها قضايا بلا معنى[46].

وهكذا تمكّن راسل بفضل نظرية الأوصاف، ونظريته المتقدّمة في الدلالة من تجاوز بعض المشكلات الفلسفية واللغوية التي أثارتها مسألة المعنى والتي كان يهدف من خلالها إلى استبعاد الكائنات غير الواقعية.ولو صحّ ذلك لكان صحيح كذلك ما ذهب إليه بعض نقاد راسل من أن الهدف الذي يرمي إليه من وراء نظريته في الأوصاف ليس فقط القضاء على وجود الله والروح والنفس

والضمير الأخلاقي والإرادة، وإنما القضاء على وجود المادة وكيان الإنسان وجوهره كذلك، ومن ثمّ كنا نسجا في الصواب إذا ما اعتقدنا أن نظرية الأوصاف لم تكن سوى تكنيك للترجمة محايد من الناحية الميتافيزيقية، أو هي مجرّد منهج للترجمة المنطقية المبرّرة على نحو لا يسمح بارتباطها بأية نظرية للمعرفة قابلة للجدل.

وبالرغم من الانتقادات العديدة التي يضيق المقام بحصرها والتي وجهت لنظرية الأوصاف خاصة من قبل كواين وستراوسن وغيرهما تظل هذه النظرية تكتسي قيمة مزدوجة على الصعيد اللغوي والمنطقي. تتمثل الأولى في التمييز الذي قدمه راسل بين القضية ودالة القضية، متجاوزا بذلك صورة القضية الأرسطية (موضوع، محمول).

أمّا الثانية فنلمسها في سعيه لتحقيق التوازي اللغوي الأنطولوجي من خلال كشفه لأشباه القضايا، بهدف تأسيس اللغة الكاملة منطقيا بوصفها الوحيدة القادرة على أن تشرح اللغة العادية، إلى الصورة المنطقية التي تكشف عن البنية الحقيقية للوقائع التي يعدها راسل المكونات الحقيقية التي ينحل إليها الواقع.وهو الأمر الذي ترتب عليه أن الصدق والكذب لم يظلا خاصتين جوهريتين للجمل، بل أصبح كل منهما يتوقف على القيم التي تأخذها المتغيرات في تلك الجمل بعد ردّها إلى لغة الدوال. هذه النتيجة التي خلصنا إليها نستشكلها في المبحث الموالي على النحو التالي:

دعوة راسل تلك ومن قبله فريجة في الإيديوغرافيا هل هي دعوة للتخلي عن اللغات الطبيعية لصالح لغة العلم؟وهل لغة العلم وحدها التي تحوز على المعنى ومن ثم على الصدق؟

ثالثا. اللغة وظائفها وصلتها بالمنطق:

لم تلبث النزعة التخصصية التي دشنت لظهور العلم الحديث في القرنين18-19م والتي أسفرت عن انفصال العلوم عن الفلسفة أن ألقت بظلالها على طبيعة الخطاب العلمي في حدّ ذاته، مرسمة بذلك الحدود الفاصلة بين العلم وكل أنماط التفكير الأخرى، التي أضحت في التقليد الوضعي منذ كونت إلى جماعة فينا سلبا يتعيّن على الفكر تجاوزه لتنحسر تحت دعاوى الشمولية في مقابل التخصص الذي يتطلب الدقة في ظل التوجه صوب حصر ما هو علمي في إطار ما هو واقع وهو ما دعى إليه راسل وفتجنشتين، في إطار اعتناقهما لمذهب الذرية المنطقية، ذاك المطلب اقتضى منهم ترسيم الحدود التي تحمي الخطاب العلمي من أيّ انزلاق يوقعه في حبائل الخطابات الميتافيزيقية أو يقحمه في منطقة "الما لا يقال" بتعبير فتجنشتين في الرسالة.ومذ ذاك الحين تعالت الدعوات للاقتصار على المعاني الإدراكية للغة ذات الطابعين المنطقي (الرياضي) أو الواقعي (التجريبي) على حساب المعاني غير الإدراكية المتمثلة في الأبحاث العاطفية التي لا غنى عنها في الحياة العملية، في التعلم، الدعاية والشعر والأدب والمواعظ الأخلاقية. من هذا المنطلق طرحت مشكلة معنى المعاني أو وظائف اللغة في الفلسفة الوضعية المنطقية والفلسفات التحليلية.فما هي وظيفة اللغة؟ وكيف أسهم التفكير فيها في إثراء الأبحاث المنطقية؟

أ- وظيفة اللغة:

إذا كانت أزمة تطور العلوم قد أيقظت الاهتمام الفلسفي باللغة، فإنّ أزمة الفلسفة، والتوجه الوضعي قد أفضيان إلى اعتباراها الموضوع الوحيد للفلسفة الذي أضحى من الضروري الفصل النظري بين وظائفه لتحقيق المزيد من الوضوح من جهة، ولتجنب الخلط والتشويش اللذان يسمان لغة الحياة العادية بفعل الاندماج الحاصل بين وظائفها المتعدّدة. من هذا المنطلق قسّم فايجل وظائف اللغة إلى قسمين على النحو التالي:[47]

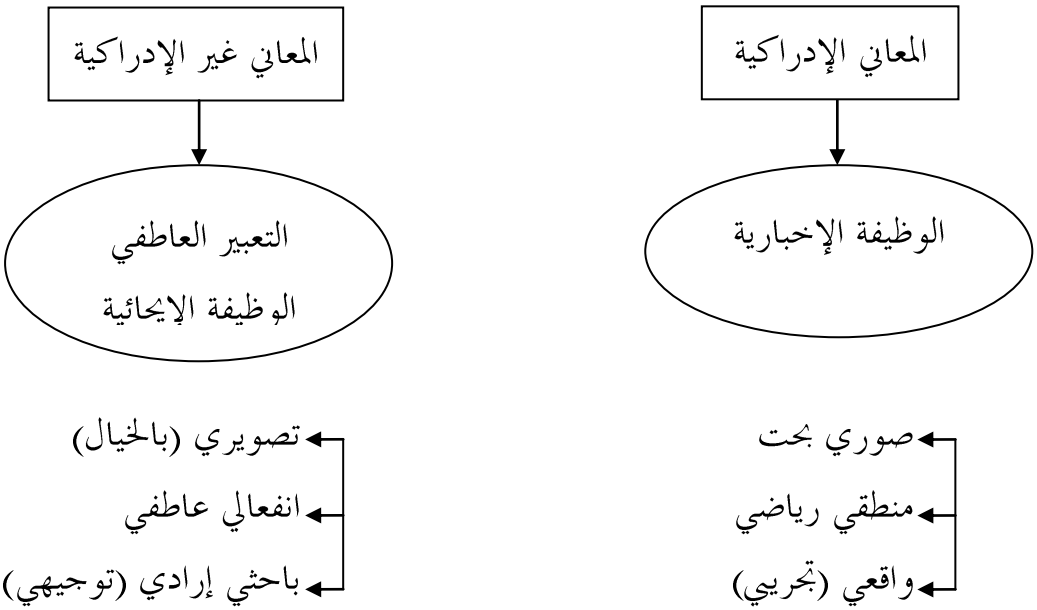

ويُعدّ معيار التحقق من المعنى الدال على واقع، من أهم المبادئ التنظيمية في الفلسفة الوضعية المنطقية، والهدف من هذا المعيار هو وضع حدّ فاصل بين أنواع التعبير التي قد ي كون لها هذه العلاقة بالوقائع، وبين الأنواع الأخرى التي ليست لها هذه العلاقة، كالتعبيرات العاطفية والمنطقية والرياضية والصورية البحتة والتي لا دلالة لها على الإطلاق إن وجدت. يتحدّث رايل Ryle عن مبدأ التحقق قائلا: "لقد أسهمت هذه النظرية في كشف حقيقة مهمة ألا وهي أننا نتكلم شيئا معقولا بطرق مختلفة عديدة، كما نتكلم هراء بطرق مختلفة متعدّدة"[48]. إنّ هذا النص يؤكّد أن مبدأ التحقق هو معيار يتم التمييز بواسطته بين ما له معنى وما لا معنى له في خطاباتنا، فهو يسمح لنا بالتمييز بين:

1- الجمل الصحيحة منطقيا (القضايا التحليلية) والجمل الخاطئة منطقيا (القضايا المتناقشة).

2- الجمل الصحيحة واقعيا، والجمل الخاطئة واقعيا، التي تعتمد سلامتها على تشابهها مع الوقائع الملاحظة[49].

وعلى ضوء التمييزات السابقة يمكننا القول، أن العبارة تكون خالية من المعنى التجريبي الواقعي، إذا كانت تنتمي إلى واحدة أو أكثر من العبارات التالية:

1- العبارات التي تخرج عن القواعد البنائية المتعارف عليها في لغة من اللغات.

2- الجمل التحليلية.

3- الجمل المتناقضة.

4- الجمل المنطقية.

5- الجمل التي يستبعد تأييدها منطقيا على أساس فروض المذهب الذي تنتمي إليه.

وبناءًا على ما سبق يتضح أن النقد الوضعي للميتافيزيقا، هو نقد للخلط في المعاني وليس رفضا ردايكاليا، غير مبرّرٍ كما ذهب إلى ذلك بعض نقاد الوضعية المنطقية، وهكذا سمح اعتبار الصدق علاقة بين اللغة والواقع، على أساس كمبدأ التحقق، بتنقية الخطاب الفلسفي مما علق به من مخلفات ميتافيزيقية، اقترنت به منذ أرسطو حتى ديكارت.

هذا الاستبعاد للميتافيزيقا عبّر عنه فايجل بقوله: "ما أجمل أن تلقي جانبا بمشكلة غاية في الصعوبة، تصدمها بالخلوّ من المعنى لتثبّط همّة من يحاول بحثها في المستقبل"[50].

فمبدأ التحقق كما صاغته جماعة فينا هو تقرير عمّا ذا يكون المعنى يقول شليك: "كلاما تسأل عن جملة ماذا نتعني؟ فإننا نتوقع درسا فيما يتعلق بالظروف التي تستعمل الجملة فيها، ونودّ أن نصف الشروط التي تشكل الجملة بمقتضاها قضية "صادقة"، أو

الشروط التي سوف تجعلها كاذبة"[51]، إنّ مبدأ التحقق كمما صاغه شليك يطابق بين المعنى والمنهج، فيصبح معنى القضية، وكيفية إثبات صدقها أمر واحد، أما ما يستحيل علينا إثبات صدقه، فنصنفه في عِدَاد ما لا معنى له. بيد أن هذا المبدأ، يطرح صعوبة –لها صلة بموضوعنا– تتمثل في مبدأ التحقق "إمّا أنه تتعلق بالقضايا، وبالتالي لا يمكن طرح السؤال "هل هي ذات معنى؟" أو أنه يتعلق بالجمل، وبالتالي لا يمكن طرح السؤال، "هل هي صادقة؟""[52]. وهو على هذا النحو، إمّا أن يكون زائدا عن الحاجة، أو غير قابل للتطبيق، وقد أدى هذا المبدأ إلى ظهور عدّة تفسيرات متباينة، لدرجة أن راسل، اعتبر أن تاريخ الحركة الوضعية المنطقية في مجمله يدور بالفعل حول المناقشة التي جرت بشأن أهمية هذا المبدأ ومكانته[53].

و لم تدر المناقشات حول الصعوبات التي يطرحها هذا المبدأ وحسب وإنما أثير جدل واسع حول صلته بالرسالة المنطقية الفلسفية Tractatus لفتجنشتين، الذي كان لنظرياته المتقدمّة تأثير كبير على تفكير الوضعية المنطقية، بشهادة راسل الذي يذهب إلى حدّ اعتبار مدرسة التحليل اللغوي التي سيطرت على الفلسفة الإنجليزية في القرن 20، إحدى فروع الحركة الوضعية التي تشترك معها في القول بأن: "جميع الإشكالات الفلسفية، إنما هي ناتجة عن سوء استخدام اللغة، وأنّ الفلسفة إذا ما استخدمت على النحو الصحيح، ينبغي النظر إليها على أنها ضرب من العلاج"[54].لكن مم تعالج الفلسفة اللغة؟ وما وظيفتها عند فتجنشتين؟.

يميّز الدارسون لفلسفة فتجنشتين بين لحظتين متميزتين في منحاه الفكري.

اللحظة الأولى: وهي لحظة الرسالة المنطقية الفلسفية 1921م، والتي يغلب عليها الطابع المنطقي واللون الوضعي، ويبدو أن فتجنشتين كان فيها واقعا تحت تأثير النموذج الفيزيائي و لم يكن يتصوّر في تلك الفترة وظيفة أخرى للغة غير الوظيفة الوصفية، فكانت الفكرة المهيمنة على الرسالة هي أنّ اللغة لوحة، تمثيل، ومن ثمة كانت الوظيفة الأساسية للغة أنها رسم، أو تصوير أو تمثيل للواقع الخارجي، وأنّ الكلمات تكتسب معناها من خلال التسمية [55]. وهكذا أقام فتجنشتين تقابلا بين اللغة والعالم، فكما أن "العالم ينحل إلى وقائع" [56] والوقائع إلى وقائع ذرية والوقائع الذرية تنحل إلى أشياء كذلك هي اللغة يمكن أن تنحل إلى قضايا والقضايا إلى كلمات، بحيث تعد القضية الأولية وصفا للواقعة الذرية، ومن ثمّ كان الصدق ينسب إلى القضية، لأنه يأتي نتيجة تقابل العلاقة بين الأسماء مع العلاقة بين الأشياء، أمّا المعنى فقد أضحى يوجد حيث يوجد الصدق أو الكذب أي في الجمل والأقوال الكاملة على حد تعبير رايل[57].

ويشبّه فتجنشتين تلك العلاقة بين اللغة والعالم، أو بين تشبيه اللغة وتشبيه العالم، باستعمال عدد من التشبيهات، فهي تشبه بالضبط العلاقة بين البيت وتنظيم الأثاث فيه، وبين خريطة العمليات، وموقعها الفعلي على أرض المعركة، ويصدق التشبيه نفسه على لغة الموسيقى، فالمقطوعة الموسيقية في أنغامها، تخضع إلى ترتيب اللغة الموسيقية الموضوعة للمقطوعة، والعلاقة بين أجزاء اللغة والأنغام هي علاقة تماثل أو توافق[58]، أو علاقة واحد بواحد وهكذا أضحت المشروعية الوحيدة للغة عند فتجنشتين المبكّر هي مشروعية التوظيف الإخباري عن العالم الخارجي وصفا أو تصويرا، أي أن الاستخدام المشروع للغة لا يتعدى التعبير عن قضايا العلم الطبيعي ذات المعنى، والتعبير عن قضايا تحصيل الحاصل في الرياضيات والمنطق، التي لا تقول شيئا عن العالم الخارجي، وإنما تكتفي بتوضيح الصفات الصورية، أي الصفات المنطقية للغة وللعالم

وكل محاولة لتوظيف اللغة خارج نطاق ذينك النوعين، يعدّ تجرّؤا سافرا عن حدود الواقع التي ترسمها اللغة "إن حدود لغتي تعني حدود عالمي"[59] ودخول في منطقة المالا يقال (الصمت) "إن ما يستطيع الإنسان أن يتحدث عنه، ينبغي له أن يصمت عنه"[60].

ولما كانت الميتافيزيقا، خليطا بين لغة العلم ولغة الفلسفة التي تتحدّث عن نفسهان كان لابد تبعا لذلك من وضع حد لها عن طريق، إظهار كيف أن الميتافيزيقيين لم يقدموا وُلتعابيرهم أيّ مدلول، و لم يربطوا قضاياهم، بأي عنصر من عناصر الواقع.

أمّا المشكلات الفلسفية، فيرجعها فتجنشتين إلى سوء فهمها لمنطق لغتنا، ومن مظاهر سوء الفهم ذاك، عدم التمييز بين الصورة النحوية والصورة المنطقية للقضية كما أشار إلى ذلك راسل، وعدم مراعاة المعاني المختلفة للفظ الواحد، وكذا الألفاظ المختلفة للمعنى الواحد، هذا ناهيك عن الخلط بين الأوصاف المحدّدة (المعاني الكلية)، وأسماء الأعلام الدالة على الذوات. هذه الملاحظات،

أبانت عن قصور اللغة العادية التي تخفي البنية المنطقية العميقة، وتسمح بالتالي بتكوين أشباه القضايا، مما يستوجب استبدالها بجهاز رمزي، يمكننا، من تمثيل البنية المنطقية تمثيلا واضحا.

لكن منذ الثلاثينات وما بعدها عدل فتجنشتين عن آرائه التي ضمنها كتابه الرسالة، ورفض الرؤية التي تعتبر اللغة تصويرا للواقع، كما تميّزت هذه اللحظة الثانية في فكره بالإنزياح التدريجي عن بعض المواقف الوضعية التي كان يؤمن بها، كالفكرة القائلة أن القضية التي لا يمكن تحقيقها لا معنى لها، موسعا بذلك مفهومه للغة، بعيدا عن إعزاء النموذج الفيزيائي، حيث انتبه في تلك الآونة إلى أن أنشطة واستعمالات اللغة، لا تقتصر فقط على تقرير الوقائع، أو وصفها وإنما لها وظائف عديدة، كالأمر، الاستفهام، التمني والشكر والتهنئة والشتم واللّعن والتحذير...الخ.

هذه القائمة التي ذكرها فتجنشتين في البحوث الفلسفية يسمّيها بالألعاب اللغويّة، وهو التشبيه الذي ينطوي على قدر كبير من الغموض. فما المقصود بالألعاب اللغوية؟ هل المقصود هي القواعد النحوية، أو السياقات النصّية أم العينة الاجتماعية لإنتاج الحديث اللغوي، أم هي الأشكال الأسلوبيّة والبلاغية، أم كل تلك الأمور مجتمعة؟

لم يقدّم فتجنشتين إجابة حاسمة بهذا الشأن، ولكنه حين يشبّه اللغة بمباراة في كرة القدم أو بلعبة الشطرنج يسعى في الحقيقة إلى بيان الغنى الذي تتميّز به اللغة وتتنوع من خلاله وظائفها واستعمالاتها.

وهكذا تغيّر الدور الذي أنيط به للقضية، وأصبح مفهوما مرتبطا بالوظيفة المرجوة لها [61]. وتبعا لذلك، لم تعد اللغة تعني له جهازًا رمزيا لكل كلمة فيه معنى محدّدان ولكل قضية معنى ثابت، فقد أضحت الكلمة الواحدة تزدحم بالمعاني التي تتعدّد بتعدّد استخدمنا لها في الحياة اليومية، وتتعدّد معاني الجمل بحسب السياقات التي ترد فيها، فبعد أن كان المعنى في الرسالة ثابتا ومتأصِّلا في الكلمات، أضحى في البحوث هو الاستعمال Meaning is use[62].

ولعل استخدامه لمصطلح الألعاب اللغوية لم يكن إلاّ من باب التأكيد على عدم إمكانية فصل اللغة عن الأنشطة الاجتماعية التي تُنسج فيها، وعدّ محاولة تحريرنا من أوهام اللغة بمثابة العلاج الذي لا يهدف من خلاله إلى تقديم أساس عقلاني لمعتقداتنا، طالما أن الفلسفة تترك كل شيء كما هو، وإنما حاول من خلاله تخليص الكلمات من الاستخدام الميتافيزيقي، والعودة لها إلى حيث استخداماتها في الحياة العاديّة.

ويصبح العلاج ناجحا حسب –فتجنشتين– إذا امتنع قرّاؤه عن الحديث والتفكير بالطرق المشوهة التي تقود إلى حصول الإرباك الفلسفي[63] وقد كان ما ذكره فتجنشتين بالغ الأثر في أوستن Austin الذي أنكر أن تقتصر وظيفة اللغة على وصف وقائع العالم State of affairs، وصفا يكون إما صادقا أو كاذبا، وأطلق على هذه الوظيفة اسم المغالطة الوصفية Descriptive fallacy وذهب إلى الحديث عن نوع آخر من العبارات يشبه العبارات الوصفية في تركيبها، لكنها لا تصف وقائع العالم، ولا توصف بصدق ولا بكذب كأن يقول رجل مسلم لامرأته "أنت طالق" أو يقول وقد بُشِّر بمولود "أسمّيه يحي" هذه العبارات وأمثالها لا تصف شيئا بشان العالم الخارجي، والنطق بها لا ينشأ عنه قول، بل تؤدي فعلا Perform action، فهي أفعال كلامية لا تتصف بصدق أو كذب، ورغم ذلك تحوز على المعنى، ومعناها هو الفعل الذي تقوم به كفعل التطليق، أو التسمية حسب المثال السابق[64].

وقد ركّز سيرل J. Searle بدوره على أفعال اللغة، وذهب إلى القول بأن كل تواصل من طبيعة ألسنية تتضمن أفعالا كلاميّة، وهكذا لم تعد وحدة التواصل الألسني العامة عبارة عن رمز أو كلمة أو عبارة بل أصبحت عبارة عندما ينتجه توصيل الكلام[65].

يبدو أن ربط الصدق بالمعنى، والمعنى بالواقع قد أدّيا إلى اختزال الوظائف المتعدّدة للغة في وظيفة واحدة خدمة لأغراض علمية واعتبارات فلسفية قادت إلى إبعاد قضايا الميتافيزيقا خارج نطاق الفلسفة، ومن هنا نشأت ضرورة إيجاد نوع خاص من النحو يعيد الاعتبار للوظائف الأخرى: حيث نادى رايل G. Ryle بإقامة جغرافية منطقية للغة Logical geography وقدّم O.

Austin النحو العقلي للغة Rational grammar، الذي يمكن بواسطته أن نضبط استخداماتنا للغة بواسطة معايير يتفق عليها الجميع، وهي محاولات لإعادة الاعتبار للغة الحياة الجارية في مقابل اللغات الصورية.

فما عساها تكون تلك اللغات الصورية؟ التي أقام عليها ليبنتز مشروعه الفلسفي؟ ودافع عنها فريجة في كتاباته؟ وقعّد لها راسل من خلال نظريتيه في الأوصاف والأنماط المنطقية؟ وكرّس لأجلها فتجنشتين خطابا مركّزا في الرسالة؟ وما الفرق بينها وبين اللغات الطبيعية؟

ب- اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية:

أثار موضوع المقارنة بين اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية جدلا واسعا ترتب عنه انقسام المناطقة والفلاسفة واللغويين إلى فريقين:

الأوّل يدافع عن فرضية التباين والاختلاف، فاللغة الطبيعية Langue naturelle humaine تتميز بالخصائص التالية:

1- الاعتباطيّة أو الكيفية: فاللغة تتألف من دال (الصورة الصوتية) والمدلول (الفكرة أو المفهوم) والعلاقة بينهما علاقة اعتباطية، أي لا يوجد أي عنصر في الدال يدل بطريقة مباشرة وضمنية على المدلول.

2- النظام: اللغة تعد نظاما من الإشارات لا يستطيع المتكلم الخروج عن قواعدها ولا استعمالها في غير الوظائف التي وضعت من أجلها.

3- المفارقة: أي أن اللغة تقوم على عناصر تتمايز فيما بينها على جميع المستويات، فمثلا هناك اختلافات على مستوى الصوت وعلى مستوى الوظيفة النحوية.

4- الانبناء المزدوج: كل لغة تتألف من مستويين المونيم واللفونيم[66].

5- الخاصية الإبداعية: وتعني بها إمكانية توليد عدد لا متناهي من الجمل الجديدة انطلاقا من مخزون صغير من العناصر أو بتعبير تشومسكي: الاستعمال اللامحدود لوسائل محدودة.

وفي إجابة تشومسكي عن السؤال كيف نعرّف اللغة قال "هي قبل كل شيء وسيلة لإيداع الفكرة، والتعبير عنها بالمعنى الأوسع للكلمة، دون الاكتفاء بالرجوع فقط إلى مفاهيم ذات طابع فكري"[67].

6- النسبية: أي أن اللغة انعكاس لثقافة المجتمع الذي تستعمل فيه[68].

وفي سياق المقابلة بين اللغات الطبيعية واللغات الصورية، يذهب غرايز Grize إلى أن أية لغة مهما كان نوعها (طبيعية أو صورية) تصلح للتعبير عن فكر ما، والتمثيل له والاستدلال عليه، ومع ذلك فإن اللغات الطبيعية تختلف عن اللغات الصورية في مجموعة من الخصائص، قدمها على شكل المسلمات التالية:مسلمة الحوار، مسلمة إنشاء الموضوع La construction de l'objet، الخطاطة. هذه الخصائص يقدّمها في مقابل اللغات الصورية التي تتميّز بطابعها المغلق، وقدرتها على تلبية الحاجات والضرورات العلميّة (الموضوعيّة)، قدرتها على البرهنة الصورية، فهي مجرّد حساب يمكن أن تقوم به الآلة.

ويلخص غريز الفارق بينها على النحو التالي[69]:

اللغات الصورية	اللغات الطبيعية
1- تعيد صياغة المعارف	1- وسيلة إبداع وتمثيل المعارف
2- وسيلة للحساب (غياب الذوات الفاعلة)	2- وسيلة الحوار والاتصال (المركب الثقافي القبلي)
3- المعنى والدلالة شيء واحد	3- هناك اختلاف بين المعنى والدلالة
4- موضوعاتها فارغة أو محدّدة بشكل كلي	4- موضوعاتها يتم إنشاؤها بشكل متنامي وتدريجي
5- تستعمل بمثابة ميتالغة Métalangage	5- لا يمكن استعمالها بمثابة ميتالغة

أمّا الموقف الثاني، فينظر للفوارق السابقة الذكر بوصفها مجرّد فوارق شكلية، من وضع المناطقة، ليقرّ بالتماثل الشبه التام بين اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية، من ممثليّه جان بياجي، الذي يعتبر أن كل أشكال الفكر طبيعية، ومن ضمنها النماذج والأنساق الصورية، التي يضعها المناطقة، يؤيد هذا الموقف كذلك غريز، الذي اقترح نموذجا منطقيا لكل أنماط الخطاب التي تنجز بواسطة اللغة الطبيعية، وأطلق عليه اسم المنطق الطبيعي [70]. هذا التقريب بين اللغات الطبيعية واللغات الصورية، يدفعنا للتساؤل عن حقيقة العلاقة بين اللغة والمنطق، وكيف أسهم كل منهما في تطور الآخر؟

جـ- علاقة اللغة بالمنطق:

أحصى أزفالد ديكرو Dicrot ثلاث مقاربات لدراسة علاقة المنطق باللغة:

1- المقاربة الاختزالية Reductionist، تندرج في إطار النزعة اللوجستيقية، من دعاتها ليبنتز، فريجة، راسل، فتجنشتين المبكّر، وسميت بالمقاربة الاختزاليّة لأنها تعمل على إعادة تركيب وتكوين المعطيات اللغويّة، انطلاقا من نظرية منطقيّة أو رياضيّة معينة، واختزال اللغة الطبيعية إلى نموذج صوري رياضي، يركز أنصار هذا الاتجاه على دراسة خواصّ وأساليب الأنساق الصورية المنطقية أي تعنى بدراسة قواعد بناء وتحويل الأنساق المنطقية بغض النظر عن مضمونها[71].

2- المقاربة الثانية: تتعارض مع الموقف الاختزالي، تتمثل في ملاحظة الظواهر اللغويّة، ثم البحث من هذه الملاحظات عن وصف رياضي أو منطقي يكون كافٍ وملائم لها. تبدو هذه المقاربة التي تبحث عن المنطق في اللغة.

3- أما المقاربة الثالثة: وهي ضرب من التأليف بين المقاربتين السابقتين، فتقوم على المقارنة بين الأنساق الرياضية والمنطقية والمعطيات اللغوية، بهدف الكشف عن منطق اللغةLogique du langage.وهو المصطلح الذي تم اقتراحه من طرف Dicrot في كتابه الدليل والمقوّلLa preuve et le dire 1973، وقد طرح في سياق الرّد على الباحثين عن المنطق في اللغة، سواء كان هذا المنطق أرسطي أو رياضي، حيث لاحظ ريكرو وجود علاقات لغوية قابلة أن توصف وصفا نسقيا بحيث يكون أحد حدودها قولا معينا ويكون الحد الآخر (Terme) إما قولا وإما مقاما خطابيا، ويعدّ الحجاج جانبا أساسيا من جوانب منطق اللغة، بالإضافة إلى المقارنات اللغوية المنطقية المتعلقة بالنفي والشرط والروابط.وبالتالي اعتبر منطق اللغة هو المنطق الذي يهتم بدراسة القواعد الداخلية للخطاب التي تحكم تسلسله وتناميه، وتحكم توالي الأقوال وتتاليها[72].

ويعدّ هذا المنطق دليل، على إفادة اللغة من المنطق والرياضيات اللتان عملتا على تطوير العلاقات اللسانية، كما استفاد المنطق من اللغة، حيث ظهر إلى جانب اللغويين والمناطقة ، مناطقةٌ لغويون أمثالR. Montagne جورج لايكوف مكاولي وغيرهما.

قائمة المراجع:

طه عبد الرحمن: أسطورة الفلسفة الخالصة، العقل ومسألة الحدود، حوارات فلسفية

Frege : The thought, A logical inquiry.

نقلا عن صلاح إسماعيل: في فلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف

المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،1983

جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان،1982، ج1.

أندريه لالاند:موسوعة لالاند الفلسفية،ج2 .

.ماري لويز رور: المنطق والمنطق الشارح، محاولة حول بنية وحدود التفكير المنطقي، ترجمة محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث.

برتراند راسل: ما وراء المعنى والحقيقة،ترجمة محمد قدري عمارة،مراجعة إلهامي جلال عمارة،المجلس الأعلى للثقافة2005.

بهاء درويش: فلسفة اللغة عند دوتالد قدسن، منشأة المعارف، الإسكندرية،2000.

أحمد موساوي: مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة،معهد المناهج، الجزائر،2007.

زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، دار المعارف مصر.

محمد توفيق الضوى: نظرية الصدق عند برادلي، منشأة المعارف، الإسكندرية.

برتراند راسل: فلسفتي كيف تطوّرت، ترجمة عبد الرشيد الصادق ،ط1 ،1960 .

جون ديوي: المنطق نظرية البحث، ترجمة زكي نجيب محمود، دار المعارف، مصر، ط2.

هانز ريشنباخ: نشأة الفلسفة العلمية ،ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

Ludvig Wittgensten : Tractatus logico-philosophicus, Ed by Ck Ogden with bertrand Russell, 2e ed, 1971, ppIX-X.

صلاح إسماعيل: فلسفة اللغة والمنطق،دراسة في فلسفة كواين،دار المعارف، مصر.

هاني يحي نصري : دعوة للدخول في تاريخ الفلسفة المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

برتراند راسل: صور من الذاكرة ومقالات أخرى، ترجمة أحمد إبراهيم الشريف، مراجعة زكي نجيب محمود، دار الفكر العربي، 1963.

أوليفر ليمان: مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، آفاق جديدة للفكر الإنساني، ترجمة مصطفى محمود محمد، مراجعة رمضان بسطاويسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004.

عصام زكرياء جميل: اتجاهات معاصرة في نظرية المعرفة، دار المسيرة، ط1، 2012.

جمال حمود: المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، برتراند راسل نموذجا، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2011، ص160.

عبد الله محمد توم: المنطق واللغة والواقع، دراسة في فلسفة الذرية المنطقية عند كل من راسل وفتجنشتين، دار الأزمنة الحديثة، ط1، 1987.

Bruno Leclercq : Introduction à la philosophie analytique, La logique comme méthode, préface d'Ali Benmakhlouf, de Boeck, 1er édition, Belgique, 2008.

برتراند راسل: مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمة محمد مرسي أحمد، مراجعة أحمد فؤاد الأهواني، مؤسسة سجل العرب،1980. ص181.

محمد مهران رشوان ، عصام زكرياء جميل: فلسفة اللغة، دار المسيرة، عمان، ط1،2012.

جمال حمود : دور المنطق في الفلسفة العلمية عند برتراند راسل، نظرية الأوصاف نموذجا في كتاب جماعي، مدخل جديد إلى لسفة العلوم، دراسة تاريخية نقدية مع نصوص، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة.

. ماهر عبد القادر محمد علي: نظريات المنطق الرياضي،دار المعرفة الجامعية1988،

هربرت فايجل: التجريبية المنطقية: فلسفة القرن العشرين، مجموعة مقالات في المذاهب الفلسفية المعاصرة.

صلاح اسماعيل عبد الحق :التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد،دار التنوير للطباعة والنشر،بيروت، لبنان،ط1 ،1993 ،

برتراند راسل: حكمة الغرب، ج2.

محمد سبيلا :فتجنشتين وفلسفة اللغة،مجلة أقلام،العدد5-6 ،السنة 15، 1980 ،دار النشر المغربية، الدار البيضاء

فتجنشتين:رسالة منطقية فلسفية،ترجمة عزمي اسلام ،مراجعة زكي نجيب محمود،مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة1968

غلبرت رايل: مقدمة كتاب ثورة البحث عن المعنى، مقالات في فلسفة القرن العشرين، تحرير ألفريد جواز أيار، ترجمة فاتنة حمدي، دار الحكمة، لندن، ط1، 2008.

ياسين خليل: مقدمة في الفلسفة المعاصرة.

بشير خليفي: الفلسفة وقضايا في اللغة، قراءة في التصور التحليلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط 1، 2010.

محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، الإسكندرية.

روجر تريج: أفكار في الطبيعة الإنسانية، مدخل تاريخي، ترجمة وهبة طلعت أبو العلا، دار الهدى للنشر والتوزيع.

John R. Searle : Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, Collection savoir, Herman, 1972, Paris.

سيلفان أورو، جاك ديشان، جمال كولوغلي: فلسفة اللغة، ترجمة بسام بركة، مركز دراسات الوحدة العربية، مراجعة ميشال زكريا، بيروت، ط1، 2012.

نعوم تشومسكي: آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل.

ابو بكر العزاوي: اللغة والمنطق مدخل نظري

Jean Blaise Grise : De la logique à l'argumentation,LibrairieDroz,1982

إبراهيم مصطفى إبراهيم: فلسفة اللغة، نشأتها وتطورها وابرز أعلامها، دار المعرفة الجامعية،2015.

الهوامش

---

[1] طه عبد الرحمن: أسطورة الفلسفة الخالصة، العقل ومسألة الحدود، حوارات فلسفية، ص95.

[2] Frege : The thought, A logical inquiry.

نقلا عن صلاح إسماعيل: في فلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، ص297.

ورد كذلك في المعجم الفلسفي أن الصدق هو أحد القيم الثلاث: الحق والخير والجمال والتي تشكل في كليتها مبحث القيم العليا. المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983، ص73.

[3] جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ج1، ص485.

[4] يكمن الفرق بين الحق والصدق والسداد (الصواب) في كون الصواب هو الأمر الثابت الذي لا يمكن إنكاره، بينما الصدق والحق يدلان على المطابقة بين التصورات العقلية والأشياء الخارجية، فإذا كان ما في الأذهان مطابقا لما في الأعيان كتان صدقا، وإذا كان ما في الأعيان (الخارج) مطابقا لما في الأذهان كان حقا. المرجع نفسه، ص741.

[5] أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية،ج2 ، ص1599.

[6] المعجم الفلسفي: مجمع اللغة العربية، ص73.

[7] ماري لويز رور: المنطق والمنطق الشارح، محاولة حول بنية وحدود التفكير المنطقي، ترجمة محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، 2009، ص170.

[8] برتراند راسل: ما وراء المعنى والحقيقة، ترجمة محمد قدري عمارة،مراجعة الهامي جلال عمارة،المجلس الأعلى للثقافة،2005 ،ص146.

[9] بهاء درويش: فلسفة اللغة عند دوتالد قدسن، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص.

[10] أحمد موساوي: مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، ص305.

[11] زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، ص263.

[12] الصدق عند هيجل لا يتعلق بالقضية وهي مفردة أو قائمة بذاتها، فالصدق عنده خاصية للبناء ككل، فلا تكون القضية وهي معزولة صادقة إلاّ إذا كانت جزء من بناء. أنظر: زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، ص263.

[13] محمد توفيق الضوى: نظرية الصدق عند برادلي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص16.

[14] المرجع نفسه، ص ص87-88.

[15] برتراند راسل: فلسفتي كيف تطوّرت،ترجمة عبد الرشيد الصادق،ط1 ،1960 ، ص214.

[16] زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، ص216.

[17] جون ديوي: المنطق نظرية البحث، ترجمة زكي نجيب محمود، دار المعارف، مصر، ط2، 1969، ص233.

[18] برتراند راسل: فلسفتي كيف تطورت، ص215.

[19] هانز ريشنباخ: نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص212.

[20] أحمد موساوي: مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، ص304.

[21] برتراند راسل: ما وراء المعنى والحقيقة، ص ص275-276.

[22] زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، ص266.

[23] برتراند راسل: ما وراء المعنى والحقيقة، ص279.

[24] Ludvig Wittgensten : Tractatus logico-philosophicus, Ed by Ck Ogden with bertrand Russell, 2e ed, 1971, pplX-X.

[25] صلاح إسماعيل: فلسفة اللغة والمنطق، دراسة في فلسفة كواين ،دار المعارف ، مصر،ص297.

[26] هاني يحي نصري : دعوة للدخول في تاريخ الفلسفة المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص202.

[27] برتراند راسل: صور من الذاكرة ومقالات أخرى، ترجمة أحمد إبراهيم الشريف، مراجعة زكي نجيب محمود، دار الفكر العربي، 1963، ص26.

[28] المرجع نفسه، ص27.

[29] أوليفر ليمان: مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، آفاق جديدة للفكر الإنساني، ترجمة مصطفى محمود محمد، مراجعة رمضان بسطاويسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004، ص225.

[30] عصام زكرياء جميل: اتجاهات معاصرة في نظرية المعرفة، دار المسيرة، ط1، 2012، ص200.

[31] المرجع السابق، ص214.

[32] جمال حمود: المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، برتراند راسل نموذجا، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011، ص160.

[33] المرجع نفسه، ص161.

[34] محمد مهران رشوان، عصام زكرياء جميل: فلسفة اللغة، ص90.

[35] جمال حمود: المنعطف اللغوي، ص165.

[36] المرجع السابق، ص162.

[37] بالرغم من نقد راسل لفريجة إلاّ أنه قد استفاد كثيرا من آرائه اللغويّة، غذ أخذ عنه مفهوم الدالة Function ومفهوم الكمية Quantification الذي يعد فريجة أوّل من نقله من مجال الرياضيات إلى مجال التحليل اللغوي.

عبد الله محمد توم: المنطق واللغة والواقع، دراسة في فلسفة الذرية المنطقية عند كل من راسل وفتجنشتين، دار الأزمنة الحديثة، ط 1، 1987، ص15.

[38] Bruno Leclercq : Introduction à la philosophie analytique, La logique comme méthode, préface d'Ali Benmakhlouf, de Boeck, 1er édition, Belgique, 2008, p57.

[39] برتراند راسل: مقدمة للفلسفة الرياضية، ص181.

[40] محمد مهران رشوان: فلسفة اللغة، ص ص139-140.

[41] جمال حمود : دور المنطق في الفلسفة العلمية عند برتراند راسل، نظرية الأوصاف نموذجا في كتاب جماعي، مدخل جديد إلى فلسفة العلوم، دراسة تاريخية نقدية مع نصوص، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، ص74.

[42] محمد مهران رشوان: فلسفة اللغة، ص147.

[43] جمال حمود: دور المنطق في الفلسفة العلمية عند برتراند راسل، ص77.

[44] المرجع السابق، ص ص78-79.

[45] المرجع نفسه، ص80 (المثال من عندنا).

[46] عبد الله محمد توم:المنطق واللغة والواقع،ص13.

[47] هربرت فايجل: التجريبية المنطقية: فلسفة القرن العشرين، مجموعة مقالات في المذاهب الفلسفية المعاصرة، ص154.

[48] هربرت فايجل: التجريبية المنطقية: فلسفة القرن العشرين، مجموعة مقالات في المذاهب الفلسفية المعاصرة، ص154.

[49] الجدير بالذكر أنه في معظم الحالات لا يمكن ملاحظة هذا التشابه غلاّ بطريقة ناقصة غير مباشرة، ولهذا فإن هذه الجمل، لا يعرف إن كانت صحيحة أو خاطئة بل تعتبر مؤيّدة أو غير مؤيدة. المرجع نفسه، ص159.

[50] هربرت فايجل، التجريبية المنطقية، ص163.

[51] صلاح اسماعيل عبد الحق:التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر،بيروت، لبنان،ط1 ، 1993 ،ص261.

[52] المرجع السابق، ص259.

[53] برتراند راسل: حكمة الغرب، ج2، ص307.

[54] المرجع نفسه، ص ص309-310.

[55] –محمد سبيلا : فتجنشتين وفلسفة اللغة، مجلة أقلام،العدد5-6 ،السنة15 ،دار النشر المغربية ، الدار البيضاء،1980 ،صص 56-57.

[56] فتجنشتين:رسالة منطقية فلسفية، ترجمة عزمي اسلام، مراجعة زكي نجيب محمود،مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة 1968،ص63

[57] غلبرت رايل: مقدمة كتاب ثورة البحث عن المعنى، مقالات في فلسفة القرن العشرين، تحرير ألفريد جواز أيار، ترجمة فاتنة حمدي، دار الحكمة، لندن، ط1، 2008، ص20.

[58] ياسين خليل: مقدمة في الفلسفة المعاصرة، ص101.

[59] المرجع نفسه ق(5،6) ،ص138.

[60] المرجع نفسه ق(7) ،ص 163..

[61] بشير خليفي: الفلسفة وقضايا في اللغة، قراءة في التصور التحليلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 2010، ص169.

[62] محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، الإسكندرية، ص42.

[63] روجر تريج: أفكار في الطبيعة الإنسانية، مدخل تاريخي، ترجمة وهبة طلعت أبو العلا، دار الهدى للنشر والتوزيع، ص213.

[64] محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص43.

[65] John R. Searle : Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, Collection savoir, Herman, 1972, Paris, p52.

[66] سيلفان أورو، جاك ديشان، جمال كولوغلي: فلسفة اللغة، ترجمة بسام بركة، مركز دراسات الوحدة العربية، مراجعة ميشال زكريا، بيروت، ط1، 2012، ص ص547-548.

[67] نعوم تشومسكي: آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ص38.

[68] سيلفان أورو: فلسفة اللغة، ص549.

[69] أبو بكر العزاوي : اللغة والمنطق، مدخل نظري، ص28.

[70] المرجع نفسه، ص24.

[71] إبراهيم مصطفى إبراهيم: فلسفة اللغة، نشأتها وتطورها وابرز أعلامها، دار المعرفة الجامعية، 2015، ص137.

[72] أبو بكر العزاوي: اللغة والمنطق والحجاج، منتدى اللسانيات، الخميس 02 أفريل 2015.